

## القوانين الملية الأرثوذكسية

كان لدى الطائفة الأرثوذكسية قوانين متعددة تعود لعهود سابقة مختلفة. ففكرت في وضع قانون أساسي واحد يضاف إليه قوانين أخرى للمجالس الملية والأوقاف والصندوق الملي العام يفي حاجات الطائفة ومؤسساتها، على أن تصدر هذه القوانين عن مؤتمر عام وتقرن بمصادقة السلطة المدنية لتكون نافذة المفعول.

عرضت الفكرة على غبطة البطريرك ألكسندروس مبينا لغبطته فوائدها، فرحب بها كثيرا وطلب إليّ وضع مشاريع ليلك القوانين. وبالفعل، وضعت المشاريع وكنت أطلع غبطته عليها تباعا، وآخذ بما يبيده من رأي سديد وملاحظات قيمة. ثم اقترحت على غبطته الدعوة إلى مؤتمر أرثوذكسي عام يضم السادة أعضاء المجمع المقدس وعددا من وجوه أبرشيات الكرسي الأنطاكي ورجال القانون فيها. فوافق غبطته على الفكرة ودعا فعلا إلى مؤتمر أرثوذكسي عام يعقد في المقر البطريركي في دمشق.

وبعد جلسات ومداولات، وافق المؤتمر على تلك المشاريع مع بعض التعديلات عليها. وبعد الانتهاء من هذا العمل الشاق، كان لا بدّ من إعطاء هذه القوانين الصفة الشرعية لتصبح نافذة بنظر الدولة. فالقرار ٦٠ ل.ر. وتعديلاته يوجب أن تصدر القوانين الطائفية بصكّ تشريعيّ.

ولما كانت السلطة التشريعية أصبحت منحصرة في مجلس النواب، بعد زوال سلطة المفوض السامي الفرنسي، لذلك كان لا بدّ من عرض تلك القوانين على مجلس النواب لتكتسب الصفة التشريعية. وفي ذلك ما فيه من متاعب ومشاكل وعقبات، لأنّ عدد أعضاء مجلس النواب يقارب المائة والخمسين، ومعظمهم غريب عن هذا النوع من التشريع الطائفي الخاصّ.

فكرت في ذلك كلّ، وأنا الأمين العامّ لرئاسة مجلس الوزراء، وخرجت بفكرة تعديل القرار ٦٠ ل.ر. وحصر حقّ التصديق على مثل هذه التشريعات بشخص رئيس مجلس الوزراء. عرضت الفكرة على دولة الرئيس صبري بك العسلي مع الأسباب الموجبة لها، فتفهّمها تماما ووافق عليها لصعوبة عرض مشاريع القوانين الطائفية على مجلس النواب.

لذلك، وبتوجيه من دولة الرئيس، نظّمنا مشروع قانون يمنح رئيس مجلس الوزراء فقط حقّ تصديق التعديلات لأنظمة الأديان والمذاهب كلّما عرضت عليه باستثناء المحاكم، ونشرها في الجريدة الرسمية كسائر قوانين الدولة، على أن لا تحتوي على شيء يتعارض مع النظام العامّ.

وقد عرض المشروع على مجلس الوزراء فوافق عليه، وأحيل من ثمّ إلى مجلس النواب وفقا لأحكام الدستور. وبعد دراسة وافية للأسباب الموجبة له، وإيضاح ما يجب إيضاحه للجان المختصة، وافق المجلس عليه وصدر بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢ بصيغة قانونية يحمل رقم ٤١١ نشر في الجريدة الرسمية، ولا يزال نافذا.

بعد أن صدر القانون ٤١١ المنوّه به ونشر في الجريدة الرسمية، كان لا بدّ من إعطاء الأنظمة الطائفية التي وضعها المؤتمر الأرثوذكسي العامّ الصفة التشريعية، والعمل على نشرها لتكون لها بنظر الدولة قوّة القانون. لذلك عرضت على دولة الرئيس صبري بك فكرة تشكيل لجنة قانونية لتعيد النظر في تلك الأنظمة للتوثق من أنّه ليس فيها ما يتعارض مع أحكام النظام العامّ، وذلك تمهيدا لموافقة دولته عليها والعمل من بعد على نشرها.

وافق دولته على الفكرة وأمر بتشكيل لجنة برئاسة برئاستي وعضوية كل من أمين عام وزارة العدلية الأستاذ عارف بك حمزة وأمين عام وزارة الداخلية الأستاذ إحسان بك القوَّاص. وبعد عدَّة جلسات، قدَّمت اللجنة تقريرها لدولة رئيس مجلس الوزراء، فوافق عليه وأمر بنشر تلك الأنظمة في الجريدة الرسمية، بعد إدخال التعديلات التي اقترحتها اللجنة. فنشرت تلك الأنظمة في الصفحة ٣٩٤٧ من العدد ٢٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ٢٠/٦/١٩٥٧، وفي العدد ٢٥ تاريخ ٣١/٧/١٩٥٧ في الصفحة ٤٨٨٣ وما يليها.

وهكذا سجَّلت لنفسه شرف القيام بهذه الخدمة الكبرى بموافقة وتوجيه دولة الأستاذ صبري بك العسلي.

### البطيريكية الأرمينية الأرثوذكسية

في عهد رئاسة دولة الأستاذ صبري بك العسلي، شعرت البطيريكية الأرمينية الأرثوذكسية في أنطلياس، لبنان، بوفاة بطيريكها. فاجتمعت الهيئة الانتخابية وانتُخب خلفاً له مطران حلب السيد زاربه. وكانت هناك أقلية ضئيلة تميل لانتخاب مطران آخر طاعن بالسن بطيريكاً، ولما لم تفلح أخذت تخاصم البطيريك المنتخب. إلا أنَّ البطيريك المنتخب زاربه كان يتحلَّى بصفات مميزة وموهاب كثيرة، وكان موضع احترام كل من عرفه ولا سيما في مدينة حلب حيث كان مطراناً عليها لمدة طويلة كسب خلالها قلوب وعواطف أبنائها على اختلاف مذاهبهم.

ولما كانت سلطة بطيريك الأرمن تشمل سورية ولبنان وتتطلَّب اعتراف الحكومة السورية به، لذلك وما أن انتخب بطيريكاً وأشعر الحكومة السورية بذلك حتَّى بادرت إلى الاعتراف به وبصحَّة انتخابه. وفي يوم سيامته بطيريكاً في أنطلياس، أوفدني دولة الرئيس صبري بك ممثلاً له وللحكومة السورية في تلك الاحتفالات.

إلا أنَّ أخصام البطيريك الجديد ثابروا على خصومته، ولجأوا إلى المراجع المختصة في سورية للطعن في انتخابه، كما وسَّطوا شخصيات لبنانية كبيرة، لكنَّها لم تنجح في إقناع دولة الرئيس بتغيير وجهة نظره. ولما كان دولته موضع احترام الجميع ويريد الخير للجميع، فقد سعى للتوفيق بين الفريقين على أساس الاعتراف بالبطيريك زاربه والانضمام تحت لوائه. لذلك، أوفدني دولته مندوباً عنه لأنطلياس حيث أُجتمعت إلى كل من الفريقين على حدة حتَّى توصلنا إلى جمع الشمل ووحدة الصفِّ. وكان الفضل في ذلك كلّه يعود لدولة الرئيس صبري بك العسلي ومساعدته الحميدة.

وهكذا صفا الجوَّ لغبطة البطيريك زاربه فعمل على النهوض بالطائفة الأرمينية الكريمة قدر استطاعته وإمكانياته. وقد توفَّاه الله بعد بضع سنوات وهو لا يزال في عنفوان رجولته ونشاطه. وخلفه صديقه مطران بيروت السيد خورين بطيريكاً على الطائفة الأرمينية الكريمة.